

المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية

The Principle Indicators of Political Instability in Arabian Region

د. بن يمينة شايب الذراع
أستاذ محاضر (أ) قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف
b.chaiebedra@univ-chlef.dz

ملخص

نظرا لما تمر به الدول العربية من مرحلة عصبية انعكست سلبا على مختلف أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية مما أثر سلبا على استقرارها السياسي، وحيث أن هذا الموضوع أصبح مثار اهتمام جمهور الباحثين من مختلف التخصصات بسبب ما بات يطرحه من نقاشات وتساؤلات تتمحور أساسا حول المفهوم والأسباب والمتطلبات والمآلات، فقد تم تناول هذا الموضوع من جانبين أساسيين، يتعلق الأول بمفهوم وأنماط ومؤشرات الاستقرار السياسي كجانب نظري أما الجانب الثاني فيتعلق بأسبابه الداخلية والخارجية كجانب تحليلي وتفسيري وصولا الى الجانب الاستنتاجي المتعلق بالمتطلبات والمآلات.

الكلمات الدالة: عدم الاستقرار السياسي، أزمات، الدولة العربية.

Abstract

by looking to the difficult phase Arabian countries are facing that has a negative impact on its political, economic and cultural situations and leads to political instability. this latter becomes the focus of scholars in different fields because of the dispute and the questions it rises and centers mainly around the concept, reasons, demands and future realizations. we took this subject from two principle sides. the first one focuses on the concept, patterns and indicators of political instability from a theoretical side while the second ranges from its local and international reasons from an analytical and explanatory side to the concluding one which is centered with the demands and future realizations.

Keywords: Political Instability, the conflicts of Arabian Countries.

هذه الدراسة المقتضبة بسبب كثرتها وتشعبها، حيث سنكتفي بأهم التعريفات التي حاولت الجمع ما بين هذه المداخل، وهذا فيما يلي:

إذا كان مفهوم الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره وتحول دون تعرضه لأيّة أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية⁽¹⁾، فإن مفهوم عدم الاستقرار يشير إلى خلاف ذلك، إذ يعرف على أنه: إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي وفقدان مؤسسات الدولة القدرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام.⁽²⁾

نتبين من خلال هذا التعريف أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية وإنما هو وليد تدابير مختلفة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تقوم على الاستجابة للمطالب الشعبية القاضية بتوفير العدالة والحريات المختلفة وليس بالاعتماد على القمع والقهر ومواجهة هذه المطالب بسياسات التنكر والتعسف والزجر وما إلى ذلك من السياسات والأساليب التي تنتهجها النظم السلطوية.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن كثيرا من الأنظمة السياسية تبدو في حالة من الاستقرار السياسي ظاهريا رغم ممارساتها القمعية وسياساتها المبنية على التسلط والقهر، وهي إذ تتباهى وتتشدق بهذا الوضع أمام الدول التي أصابها عدوى الاضطرابات والتي هي في الأصل من صنع القوى الغربية التي عملت على تأجيحها، فإن ذلك لا يعدو سوى أن تكون محاولة يائسة لاكتساب شرعية سياسية مفقودة أو زائفة وبعيدة كل البعد عن معنى وهدف الاستقرار السياسي القاضي ببناء وحدة وطنية وتماسك فئات المجتمع وترابطهم سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين السلطة السياسية القائمة وكل هذا بهدف تثبيت دعائم دولة دائمة ومستمرة.⁽³⁾

ب - أنماط عدم الاستقرار السياسي

مما سبق يمكن التفريق بين نمطين أساسيين من أنماط الاستقرار السياسي:

النمط الأول: الاستقرار السياسي الزائف أو الظاهري أو كما يسميه البعض المؤقت والنظري⁽⁴⁾ القائم في ظل انتشار القمع وتفشّي الفساد والمحسوبية وفي ظل فقدان الحقوق وغياب العدالة والإحساس بعدم الطمأنينة والخوف المزمن من الدولة، لأن الخوف كما يقول سقراط يجعل الناس أكثر حذرا وأكثر طاعة وأكثر عبودية، إنه الاستقرار السياسي

يعتبر موضوع الاستقرار السياسي في الدولة من أهم الموضوعات التي تدخل في صميم اختصاصات الدراسات السياسية في وقتنا الحالي حيث أصبح هذا الموضوع يمثل ركنا مهما في النقاشات الفكرية والأكاديمية والسياسية ومثار اهتمام المجتمع والرأي العام على المستويين العربي والدولي، نظرا إلى ما مرت وتمر به الدولة العربية من أزمات متعددة ومتشابكة، قد يتم التطرق إليها من جوانب ومداخل متعددة كما هو الحال في علم السياسة الذي تم دراسته تحت عناوين وموضوعات مختلفة أحيانا ومتقاربة أحيانا أخرى.

وإذا كان هذا الموضوع كذلك يتداخل مع موضوعات أخرى مشابهة ومتقاربة، كما هو الحال بالنسبة لموضوع أزمة الدولة العربية وموضوع التهديدات الأمنية والتحويلات السياسية والصراع أو العنف السياسي والشرعية السياسية وغيرها من الموضوعات التي ترمي إلى التعرض للآزمات التي تعاني منها الدولة - إن على المستوى العربي أو الإفريقي أو دول العالم النامي وحتى على مستوى دول العالم المتقدم-، فإن الموضوع الشامل الجامع لكل هذه العناوين هو موضوع الاستقرار السياسي الذي يغلف جميع هذه الموضوعات والذي من خلاله يمكن الإحاطة بما تحويه وتتضمنه جميعها.

ونظرا إلى أن هذا الموضوع، رغم طول الأمد النسبي للدراسات المقدمة حوله لم تكتمل وما زالت تطرح العديد من الإشكالات والتساؤلات ربما حول المفهوم والنماذج والأسباب والمتطلبات والمآلات، وكلها موضوعات لم يتم الحسم فيها وما زالت تحتاج إلى المزيد من الدراسة والإحاطة، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الاستقرار السياسي الذي أضحى مفهوما حركيا نسبيا تتخلله الكثير من الرؤى والنظريات ليس في مجال علم السياسة فقط وإنما في مختلف التخصصات.

نظرا إلى كل هذا فقد ارتأيت أن أسلط الضوء على بعض الجوانب التي تبدو فيه غامضة ومبهمة وهي تتعلق بالمؤثرات والأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار السياسي في مختلف البلدان على اختلاف نظمها وأيديولوجياتها ومنها البلدان العربية على الخصوص والبلدان النامية على العموم.

وعليه فسنتطرق هذا الموضوع من مستويين اثنين، أولهما مفهوم الموضوع وما يمكننا من الإحاطة به وثانيهما أسباب عدم الاستقرار السياسي ومتطلباته.

أولاً: مفهوم عدم الاستقرار السياسي وأنماطه ومؤثراته:

أ - مفهوم عدم الاستقرار السياسي

يعتبر مفهوم عدم الاستقرار السياسي، مفهوما حركيا تتنازع الكثير من الآراء والنظريات، كما أنه مفهوم يتصف بالمرونة والنسبية تم تناوله عبر مداخل واتجاهات مختلفة، لذلك لا يسعنا التعرض إلى جميع هذه المداخل والنظريات في

وتعميقها وصيانتها ثم تأتي هذه المطالب والضغوط لتشكل مرحلة نهائية من الترشيح والتكيف والملاءمة. من هنا يتضح الفرق فيما بين النمطين بخصوص هذه النقطة، فإذا كان يتعذر في النمط الأول رجوع الأمور إلى نصابها فإن الأوضاع غالباً ما تستتب في النمط الثاني بعد تحقيق المطالب وتعود الأمور إلى مجراها ومن ثم يسود الاستقرار من جديد بمعنى أن عدم الاستقرار هنا ظرف مؤقت.

جـ- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

بالرغم من عدم وجود اتفاق للدارسين للاستقرار السياسي حول مؤشرات إلا أننا سنحاول رصد أهمها اعتماداً على رؤية أحد الباحثين⁽⁷⁾ وهذا فيما يلي:

- وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية وأثنية مع غياب رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي.

- عدم قيام شرعية للنظام السياسي وعدم رضا المحكومين به.

- ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المحتملة.

- عدم استقرار الحكومة بمعنى التغيير السريع للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة.

- عدم الاستقرار البرلماني بمعنى حل البرلمان قبل انتهاء عهده الانتخابية.

- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة.

- تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار.

- فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة بمعنى عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية.⁽⁸⁾

- انتفاء وجود آليات للتداول السلمي على السلطة السياسية.

- عدم وجود استقرار أيديولوجي، بمعنى الانتقال الأيديولوجي الفجائي.

- كثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

تلك هي أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي والتي يمكن قياسها في أي بلد من البلدان بتحويلها إلى صيغ يمكن قياسها عددياً أو اسمياً للدلالة على مدى وجود أو انتفاء الاستقرار السياسي، هذا مع ملاحظة أن بعض المؤشرات الظرفية كالمظاهرات والاحتجاجات هي تعبير عن حيوية المجتمع، أتاحتها ظروف الممارسة الديمقراطية في المجتمع التعددي ولا تعبر قطعاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي.

الناتج عن العقلية المتسلطة والمهيمنة حيث نجد هذا النمط قائماً في ظل النظم التسلطية كالدكتاتوريات والتيوقراطية التي ليس لها من أداة في الحكم سوى تلك المبنية على القهر والزجر والتنكيل وإشاعة الخوف وما إلى ذلك من الوسائل. أو كما ذهب أحد الباحثين بأنه ذلك الاستقرار السياسي المبني على وجود نظام أوتوقراطي استبدادي مطلق يمارس بشكل مستمر الإكراه والإجبار والقسر ضد كل من يحاول رفضه فلا ترتفع الأصوات المنددة بأخطاء النظام وقياداته.⁽⁵⁾

كما يذهب باحث آخر إلى أن أغلب السلطات السياسية في مجتمعاتنا العربية تركز على الاستقرار الذي يصنع وضعا من الثبات والجمود في مفاصل الحياة اليومية والمؤسسات الاجتماعية وهذا مفهوم خاطئ للاستقرار، إذ أن الاستقرار في معناه العام هو: ألا تؤدي عمليات الإدارة والممارسات الوظيفية للسلطة السياسية إلى إحداث اضطرابات تسهم في تغييرات سياسية وجوهرية في البنية الهيكلية للمجتمع تنعكس على استقراره وأمنه الداخلي وقوة تضامنه وتماسكه الاجتماعي.⁽⁶⁾

النمط الثاني: الاستقرار السياسي الحقيقي أو الدائم القائم في ظل المبادئ الديمقراطية حتى وإن تخللته بعض المظاهر الدالة شكلاً على عدم الاستقرار ومن ذلك الاحتجاجات والإضرابات التي هي أصلاً من طبيعة الممارسة الديمقراطية.

إن ما يمكن ملاحظته حول هذين النمطين أن هناك أوجه تشابه واختلاف بينهما، ففي حالة التشابه فإن كلا النمطين يتسمان بوجود حالة استقرار سياسي، أما في حالة الاختلاف فإن حالة الاستقرار في النمط الأول هي ظرفية مؤقتة ولا يمكن التكهّن بمدى استمرار هذا الوضع من الاستقرار، فقد يطول أمدّه وقد يقصر إن توفرت بعض الظروف المساعدة على إشعال فتيل الانفجار جراء الممارسات القمعية وسياسة تكميم الأفواه المعتمدة من قبل النظام التسلطي، فهو مثله مثل البركان لا يعرف وقت انفجاره، فيكفي أن تكون هناك شرارة واحدة لينفجر الوضع في حالة سكون تام نتيجة تراكم ضغوط الظلم واللامعالية وتراكم المطالب بافتكاك الحقوق.

وإذا كانت هذه هي إفرازات هذا النمط غير المرتقبة ومن خلال ما تم ملاحظته في الأنظمة التي شهدت انفجارات فجائية (مصر وليبيا وسوريا)، فإن الوضع السائد بعد الانفجار سيكون وبالأعلى النظام والأمن العام بحيث يتغلب منطق القوة وتسود الفوضى في كل النواحي ولا ضمانة لعودة الأمور لسابق عهدها.

هذا عكس ما تم ملاحظته في أنظمة النمط الثاني، حيث أن الاحتجاجات والإضرابات وإن كانت مؤشرات تدل على عدم الاستقرار عند البعض فإنها لا تعدو أن تكون ظواهر صحية من ممارسات الديمقراطية عند البعض الآخر، تبدأ سلمياً وتنتهي سلمياً، هدفها افتكاك بعض الحقوق والمكاسب التي يعمل النظام الديمقراطي بآلياته على تلبيتها ومراجعتها

إلى عدم الاستقرار السياسي في الدولة.

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي وأسبابه

وبتعبير آخر فإن الدولة اليوم في الوطن العربي تحصد الثمار المرة لثلاثة أطراف عربية محلية، النخب الحاكمة والنخب المعارضة من الأطياف السياسية كافة والعصبيات المحلية والطائفية والمذهبية والعشائرية،⁽¹⁰⁾ التي خلقت وضعاً صعباً وانسداداً سياسياً زاد من هموم الدولة في الوطن العربي وشتت مجهودها وشغلها عن التكفل بالمهام المنوطة بها إزاء قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تعتمد إليه هذه القوى السياسية والاجتماعية من تصارع على النفوذ وتهافت على السيطرة، انطلاقاً من رؤية متناقضة وأجندات سياسية متباينة في الغالب بل وأدى هذا التنافر والصراع إلى دخول عدد كبير من الدول العربية في دائرة مفرغة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومن بروز التنظيمات التي تميل إلى العنف والخروج على القانون.⁽¹¹⁾

ب - ضعف مصادر الشرعية

لعل من الأسباب الأساسية والمباشرة لعدم الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي في الوطن العربي هو افتقار شرعية السلطة السياسية القائمة في الدولة العربية وعدم رضا مواطنيها واقتناعهم بعدم جدواها بسبب انصراف هذه السلطات لتعزيز تواجدها نحو الاعتماد على وسائل القهر وفرض الأمر الواقع على الشعوب العربية بدل شرعية الانجاز والشرعية الدستورية.

إنه بالرغم من أن للشرعية عدة تعاريف متباينة إلا أنها تلتقي في معظمها حول فكرة الربط ما بين الحكومة والمجتمع، حيث النظر إلى مواقف المواطنين تجاه أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة،⁽¹²⁾ وبصفة عامة تعرف الشرعية على أنها: تلك المبررات المعلنة ذات الأهداف الواضحة التي يستند إليها النظام السياسي لكسب رضا المحكومين وقبولهم به حتى يتسنى له إقامة سلطته وفرض هيئته واحترامه اعتماداً على قواعد مبدئية يرتضيها الشعب ويتمسك بها.⁽¹³⁾ لذا فإن جوهر الشرعية يتلخص في القبول الاجتماعي ببنية السلطة أي القبول والرضا والطاعة والولاء من جانب المحكومين، اعتقاداً منهم بأن هذا النظام يعد مناسباً وجديراً بالحكم.⁽¹⁴⁾

لقد مر مبدأ شرعية الحكم تاريخياً بعدة مراحل، فقد استند الملوك والأباطرة قديماً في حكمهم المطلق على الحق الإلهي، إلا أن هذا المبرر ما لبث أن فقد مغزاه، فانتقلت الشرعية بعد ذلك إلى مبررات النزعة القومية والأيديولوجيا لتبرير الحكم الاستبدادي. إلا أنه ومع استفاضة الشعوب وتقدمها بدأت الشرعية تستند على فعالية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية وعدالة التوزيع في المجتمع وتلك هي مبررات النظام الاشتراكي. ومع ذلك فإن كل هذه المبررات قد أصابها الصداً وأصبحت لا تستجيب لتطلعات الشعوب في الحرية والانعقاد من ريق الحكام فتأكلت مع مرور الوقت وسقطت بعد إعلان فشل التجارب الاشتراكية في العالم لتفسح المجال

أضحى عدم الاستقرار السياسي سمة ملازمة للمنطقة العربية في عمومها من المحيط إلى الخليج وعلى اختلاف نظمها، منذ القديم مروراً بالفترة الاستعمارية إلى يومنا، فلم تمر فترة قصيرة دون أن تشهد الدول العربية حالات من الفوضى والاضطرابات طبعها بعدم الاستقرار. وبصورة عامة فإن جميع الآراء المختلفة بصدد طبيعة وتاريخ الأزمة البنيوية في الدولة العربية الحديثة تشترك في الاتفاق على تقرير العجز الفعلي للدولة العربية الحديثة عن صياغة وتنفيذ سياسة واقعية وعقلانية وفعالة لتذليل أزماتها وهي أزمات ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع.⁽⁹⁾ وبصورة أخرى فإن الاستقرار السياسي عادة ما يخضع إلى درجة التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ المجتمع ويتأثر كثيراً بأنماط البنية السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع وإلى طبيعة تركيب وبناء النظام السياسي ونوع الحكم الذي يمارسه كما أن الاستقرار السياسي غالباً ما يتفاعل ويتلازم مع طبيعة الأوضاع العامة الداخلية والخارجية للبلد، فيكون هناك عدم استقرار إن كانت هذه الأوضاع سلبية ويكون هناك استقرار سياسي إن كانت هذه الأوضاع إيجابية وهكذا. لذلك سنتطرق إلى أسباب عدم الاستقرار السياسي من جانبين أساسيين كما يلي:

الجانب الأول: الأسباب الداخلية لعدم الاستقرار السياسي

بالنظر إلى الأزمة البنيوية العربية الشاملة فإننا نجد أن الأسباب الداخلية لعدم الاستقرار في المنطقة العربية تتعدد بتعدد المجالات والنشاطات الحيوية التي يقوم بها الأفراد والتنظيمات سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو غيره.

ففي المجال السياسي نجد أن هناك عوامل شتى تدفع بالأفراد والجماعات في حراكها لتحقيق غاياتها، إلى ركوب مخاطر الاضطراب والفوضى، على أنه يمكن الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

أ - **تفاقم الصراعات السياسية الداخلية:** والتي أدت إلى نشوب الصراعات على السلطة من لدن القوى الداخلية الممثلة في الائتلافات العربية والدينية التي بحكم خصوصياتها وتميزها فإنها تسعى بكل الوسائل لإثبات الذات والوجود فتصطدم بواقع المنافسة حيناً ومحاولات الإقصاء حيناً آخر وهذا كضيق بأن يؤدي بها إلى الدخول في صراعات مع منافئها وخصومها.

ولا يتوقف الأمر عند هذه الخصوصيات العرقية والدينية فقط وإنما يتعداها إلى وجود تنظيمات ذات أهداف سياسية مهما افتكك السلطة بكل الوسائل السلمية وغير السلمية، وسواء كانت هذه التنظيمات أحزاباً سياسية أو تنظيمات عسكرية تستند إلى القوة فإن نشاطها السياسي سواء كان سلمياً أو مبني على العنف إنما يخلق اضطراباً وفوضى يؤديان

لقيام شرعية من نوع جديد قوامها الحقوق والحريات العامة والمشاركة في اتخاذ القرار العام وتلك هي الشرعية التي تتوخاها الديمقراطية الغربية.⁽¹⁵⁾

وإذا كانت أزمة الشرعية التي تعاني منها الدول العربية المعاصرة على اختلاف مستوياتها وتباين أنظمتها، تعد من أهم الأزمات وأخطرها على الإطلاق فإن أسبابها ترتبط أساسا بظروف نشأة الدولة العربية المعاصرة وبعجز الدولة العربية عن أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة، بمعنى عجزها عن إشاعة مفهوم الدولة الديمقراطية القانونية كإطار لتنمية مفهوم المواطنة وتجاوز مختلف أصناف الولاء الجزئي والتقليدي إلى مصاف الولاء للدولة والقانون وبالتالي إخفاؤها في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.⁽¹⁶⁾

إن الشرعية في الوطن العربي في وقتنا الحالي ما زالت حبيسة الماضي تستند على أسس تقليدية غابرة، ففي البلدان العربية التي تقام فيها السلطة المطلقة كالمملكة المغربية والسعودية ما زالت في جانب كبير منها تستند على أسس واهية لاستلام أو انتقال السلطة السياسية كالحق الإلهي في الحكم إلى جانب الحكم العشائري القبلي والأسري، أما في الدول العربية ذات النظام الجمهوري فقد اعتمدت بدورها وفي كثير منها على الجهوية والأسرة والأيديولوجيا لاستلام وتسليم السلطة السياسية وإدارة مقاليد الدولة كما حتم عليها الأمر أمام مختلف الانتكاسات أن تتوجه نحو حكم الفرد وطغيان السلطة وبسبب فشل كل النماذج المعتمدة في التنمية.

من هنا يمكننا القول بأن احتكار السلطة من قبل فئة أو مجموعة أو نخبة وملء المناصب ذات التأثير بأشخاص ذوي ولاءات للسلطة وليس على أساس الكفاءة، لا نتيجة له سوى حرمان المواطن العادي من حقه الأساسي في إبداء رأيه والتعبير عن مكنوناته تجاه وضعه كفرد وتجاه وضع بلده وأمنه؛ ومما لا شك فيه أن التهميش والإقصاء والحرمان يتنافى والطبيعة الديمقراطية القاضية بإتاحة الفرص للجميع دون أدنى تفرق أو تفضيل، كما أن هذا الوضع يترجم مدى تأسيس النظام السياسي على العشائرية والطائفية والفئوية السياسية والجهوية، هذه الأساليب التي لا ينتظر منها سوى الانقسام والتشرد داخل المجتمع بفعل اعتمادها على الخطاب السياسي العنيف والعصبي والمتشجن، وبهذا يتم تغليب النظرة الذاتية الانفعالية على التحليل الموضوعي، وهكذا فلا يبقى أمام الجماهير سوى الانصراف عن القضايا العامة والتموقع على هامش الممارسة السياسية، وتلك هي إذن الخطوة الحاسمة لضرب استقرار هذا المجتمع الذي تسود فيه هذه الممارسات.

لقد قاد هذا الوضع، جميع البلدان العربية، أمام عجزها عن إقامة دولة العدل والمؤسسات وعجزها كذلك عن إقامة علاقات قانونية وطبيعية مع عموم الجماهير الواسعة المهمشة والمقصية والمستبعدة خارج دائرة السلطة والحكم فكان المخرج

هو بناء دولة الفرد وليس دولة الأمة همها تأمين متطلبات وجودها واستمرارها في الحكم والتثبيت بالسلطة والبقاء فيها بأي ثمن ودون مراعاة لرأي الشعب ومصالحه، وهذا ما دفع بالمقابل إلى تزايد الرغبة الشعبية في تدمير البنى الوطنية نتيجة افتقاد حس المسؤولية تجاه الوطن والقانون والنظام الاجتماعي ككل.⁽¹⁷⁾ (مثال الجزائر خلال سنوات المحنة الوطنية).

وفي هذا المقام يورد الأستاذ برهان غليون أن النظم السياسية العربية لا زالت تعيش حالة من الاستنزاف العميق يمس مؤسساتها ومصادر شرعيتها وشروط استقرارها وأيديولوجياتها؛ حيث وبشكل عام فإنها تتسم بثلاث سمات أساسية، أولاها تكلس النخب السياسية السائدة وانعدام روح التغيير والتجديد فيها بحيث قاد إلى توريث المناصب الرسمية والسياسية والحكومية على نطاق واسع كما أدى إلى إيجاد ظواهر سلبية عديدة تهدد الحياة السياسية برمتها حيث تحول عالم السياسة إلى حقل مغلق على أقلية محدودة من العوائل النافذة المتحالفة فيما بينها كما أنه يحكم على الحياة السياسية بالعقم ويزيد التوتر بين النظام القائم والنخب الاجتماعية المهمشة والمستبعدة من المشاركة في الشؤون العامة، وثانياتها فهي القطيعة بين النظم الحاكمة والمجتمعات أو الرأي العام مما يحول دون قيام حياة سياسية نشيطة، أما السمة الثالثة فتتمثل في ضعف الموارد السياسية عموما وما تشير إليه من ضعف مصادر الشرعية السياسية التي تحتاج إليها النظم في سبيل بناء الثقة وتحقيق استقرارها.⁽¹⁸⁾

إنه بالرغم من المحاولات الدائبة لكثير من الأنظمة العربية لتجديد شرعيتها السياسية ومحاولة إحياء الحياة السياسية فيها وحل التوترات والتناقضات التي تستهدف سياساتها واقتصادها وثقافتها فإنه لا تزال هناك مخاطر تهدد استقرارها وتعصف بوجودها بسبب تلك الانفجارات والنزاعات الأهلية القائمة على العنف السياسي والناجئة عقب إفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تلك القطيعة العميقة بين هذه النظم والرأي العام.⁽¹⁹⁾

ج- أزمة الهوية: من الأزمات الخطيرة التي لها أثر كبير على استقرار الدولة، نجد مسألة الهوية، التي تباينت التعريفات بشأنها، إذ عرفها أحد المفكرين بأنها: منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية والتي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها.⁽²⁰⁾

بصفة عامة يمكن تعريف الهوية الوطنية بأنها: مجموعة الأفكار والمبادئ الكبرى التي تشكل الحس المشترك ويتبلور في إطارها الضمير الجماعي للشعب وهي تنمو وتتطور عبر عهود طويلة ولا تتأثر بحدود الزمن ولا تتبدل فتبقى على حالها ما دام المجتمع قائما، ومثلها الدين واللغة والموقع الجغرافي

العظمى من الشعوب العربية لا تشكل عاملاً مساعداً ومحفزاً على تقبل المستجدات بل بالعكس تؤدي إلى تكريس وإعادة إنتاج ظواهر وممارسات التسلط والاستبداد في ظل مجتمعات تنتشر فيها السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية وضعف الإحساس بالفاعلية السياسية وضعف الشعور بالمواطنة المسؤولة والاستهانة بالمال العام والشك في أجهزة الدولة ومؤسساتها وضعف احترام القانون والتحاييل عليه وغلبة فكرة الصالح الخاص على الصالح العام وعدم تقبل فكرة التعدد في الآراء وعدم التسامح إزاء الآراء المخالفة أو الناقدة وكل ذلك بسبب الانغلاق وعدم تقبل الرأي الآخر، وهذا يبين في النهاية أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية إنما هي مبنية على أساس أن الجماعة تخضع لقيادة سلطوية وأن هذه القيادة مركزة ومحورية من أعلى إلى أسفل ولا وجود لقواعد مشاركة من الأسفل.

ربما قد يرجع البعض هذا التقهقر الثقافي العربي إلى العامل التاريخي حيث آثار ومخلفات الاستعمار الذي كان سبباً مباشراً في إنتاج الفقر والتمهيش والأمية والجهل والرضوخ وما إلى ذلك من النقائص التي عملت على كبح المجتمعات حتى لا تتخطى حدود الإحساس بوجود ضماير واعية مكافحة ومناضلة، ولكن هناك من يعزو ذلك إلى أسباب أخرى هي فشل النخب العربية السياسية والمتنقصة في مسيرة الواقع العربي، بحيث لم تستطع الانغراس داخل المجتمع العربي وبالتالي فشلها في التأثير فيه؛ إذ كثيراً ما لوحظ وجود انشطار وصراع فكري ثقافي بين فئتين، بين نخبة متغربة تتخذ الثقافة الأوروبية المعاصرة مرجعيتها وبين نخبة تقليدية تتمسك بالمرجعية الثقافية المحلية العربية الإسلامية، مما أدى إلى أن يتحول هذا الانشطار إلى تكوين هوة سحيقة وبعد شاسع في الرؤى والطموحات، فظهرت نخبة قائدة متغربة مستغربة في مقابل فئة شعبية عريضة مهمشة ذات تطلعات وآمال مشروعة، ومع تفاقم هذه الهوة بمرور الوقت تحولت إلى صراع مزمن ودائم، من صراع سلمي في البداية إلى محتد وعنيف في النهاية وهكذا كان الأثر سلبياً انعكس على استقرار كثير من البلدان العربية.

من جهة أخرى فإن ما يميز الثقافة العربية الإسلامية كذلك هو أنها تتسم بانتشار الذهنية المتخلفة بسبب انتشار القيم والمعتقدات البالية التي تتضح من خلال بعض الممارسات الاجتماعية، ولعل من أبرز مظاهر هذا التخلف الثقافي نمو السيطرة الخرافية على مصير الإنسان العربي ومن ذلك التعلق بالأولياء ومقاماتهم وكراماتهم والاعتماد على الجن والعفاريت والشياطين لدفع المكروه أو جلب المنافع ولتفسير كل غموض مستعصي هذا إلى جانب التأويلات الخرافية الأخرى كالتطير والحسد والسحر وقراءة الطالع والاستعانة بالعرافين (القزانت) لقضاء الحوائج وتأويل الأحلام وغيرها، وكلها ممارسات اجتماعية سلبية - ولو أنه لم يخل منها أي مجتمع - ولكن كثرة انتشارها تدل وتبرهن على مدى القهر والحرمان والتخلف الذي يعانيه المجتمع وتدل

والانتماء العرقي وغيرها من الثوابت والمقومات الأساسية للمجتمع.⁽²¹⁾

من هنا فإن الصراع الذي نشأ في المجتمع العربي كان بسبب هذه العناصر التي تؤلف الهوية والتي أدت إلى خلق حالة من التوتر والعصبية والانقسام وهذا أثر سلباً على استقرار الدول العربية، فإذا عرفنا بأن جميع المجتمعات العربية تتكون من جماعات عرقية ودينية وثقافية متعارضة تحرص كل جماعة على التمسك بخصوصياتها، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى تكوين هويات فردية وفرعية أو ثانوية في تعارض مع الهوية الوطنية المشتركة؛ وبمعنى آخر فإن تمسك الجماعات العرقية الدينية والثقافية بخصوصياتها صعب من توجه هذه الجماعات نحو دمج اتجاهاتها وانسجامها لصالح الهوية الوطنية المشتركة وانسجامها معها، وبذلك أضحت مسألة الهوية في الوطن العربي من أخطر العقبات التي تواجه البلدان العربية، ولعل أحسن مثال على ذلك ما نراه اليوم في كل من العراق وليبيا واليمن التي غابت فيها الهوية الوطنية تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية ودبت فيها الحرب الأهلية الطائفية، على أن أزمة الهوية لا تخص ولا تقتصر على بلد بعينه، كما يقول هانتنغتون⁽²²⁾ فحتى البلدان المتقدمة لا زالت تتلمس طريقها نحو الاستقرار وتبحث عن خصوصيات وسمات وطنية مشتركة تلم شتات مجتمعاتها.

د - الأزمة الثقافية: إذا كان المقصود بالثقافة بصفة عامة هو مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يرتضيها أفراد المجتمع ويمتثلون لها، فإن الثقافة السياسية التي تعتبر جزءاً من الأولى هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم أو هي بتعبير آخر، مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية. ومن هذا المنطلق فإن عناصرها تتمحور أساساً حول الدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة⁽²³⁾ وغيرها؛ لذلك فإذا وضعنا في الحسبان أن البناء الثقافي في أي بلد من البلدان يعتبر ركيزة أساسية ودعمية صلبة لا غنى عنها لبناء كل المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر بدورها حصناً منيعاً يقف في وجه العواصف الهوجاء والتقلبات العاتية التي تواجهها الدول، فإن ما يعانيه الوطن العربي برمته من نقائص وسلبات في هذا الجانب لهو أشد وطأة وأكثر إيلاماً وأخطر أثراً على استقراره وانتظام مسيرته نحو بلوغ غايات النماء والتقدم والتحديث، ويتجلى ذلك، أولاً من خلال ما يميز الثقافة العربية بالانغلاق والتقهر والتقليدية والتخلف، أساساً أن مسائل الفكر العربي هو نقيض الحداثة والتطور يحول دون قدرة الإنسان العربي على التجديد والتفاعل، حيث أنه ينزع نحو التقاليد والارتباط بالماضي وإجلاله أو كما عبر عن ذلك الأستاذ وليد عبد الحي بقوله: إن السلوك العربي لا سيما السياسي منه هو استجابة لغرائزية شكلها موروث ثقافي تراكم فوق بعضه عبر التاريخ وأنتج منظومة فكرية غرائزية متكاملة.⁽²⁴⁾ لذلك فإن الثقافة لدى الغالبية

من عجز في ميزانية الدولة مما يفرض اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، وهكذا نجد أن كل حالة تؤدي إلى الحالة الثانية وهذا بمثابة الدوران في دائرة مفرغة لا يمكن الخروج منها، أو كما يعبر عنه البعض بالحلقة الشيطانية التي لا فكاك منها، حيث وجود حلقة فقر ونقص متفاقم في الموارد المالية أو التراكمات الرأسمالية متلازمة تعيد إنتاج نفسها ويصعب أو يستحيل قطعها⁽²⁹⁾. ويضيف البعض إلى هذه الحلقات حلقة أخرى تتعلق بالتخلف التكنولوجي اعتباراً أن هناك دولاً تحوز على دخل فردي مرتفع جراء الصادرات النفطية ولكنها تمتاز بالتخلف التكنولوجي والصناعي، مما يمكن من حشرها مع الدول المتخلفة رغم ارتفاع الدخل الفردي فيها.

هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاجتماعي فتتمثل مؤشرات التخلف في ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الأمية وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي وارتفاع نسبة الوفيات وزيادة معدلات المواليد، وكل هذا يدل على الوضع الاقتصادي الاجتماعي العربي المتردي باستثناء دول الإنتاج النفطي الخليجية التي يؤمن لها النفط دخلاً فردياً مرتفعاً.

إن هذا الوضع المتردي قد بات يفرض مواجهة ومعالجة آنية وذلك لارتباطه المباشر بالواقع الاجتماعي المتعدد الأوجه الذي تعيشه الشرائح الشبابية العربية والذي أصبح يدفع بقطاعات هامة منهم نحو التسبب في اضطرابات وهزات اجتماعية عنيفة فضلاً عن التسبب في خلق حالات اليأس والإحباط وأشكال الانعزال والتعصب والعنف انتهاء بالهجرة كتعبير عن حالة التمرد على واقع سياسي واقتصادي ضاغط ومأزوم⁽³⁰⁾.

وعلى هذا الأساس يمكننا حصر موقع الدول العربية جميعها بالنظر إلى هذه المؤشرات، في خانة الدول المتخلفة لنتمكن فيما يلي استجلاء التحديات والأزمات الجانبية للأزمة الاقتصادية الاجتماعية الشاملة التي تعيقها عن تحقيق الاستقرار السياسي.

* - فشل النماذج التنموية في البلدان العربية: سواء الليبرالية منها أو الاشتراكية أو حتى ما يحلو للبعض أن يطلق عليه الطريق الثالث للتنمية (العربي، الإسلامي) وغيرهما، حيث لم تنفع أي خطة تنموية اعتمدت في العالم العربي برمتها، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد العربي هو اقتصاد ريعي أحادي وليس إنتاجي نظراً لاعتماده الكلي تقريباً - وهذا في غالبية الدول العربية - على العائدات النفطية؛ وحسبنا أن هذا كفيلاً بأن يدخل هذه الاقتصاديات في جملة من المشاكل التي لا حصر لها، منها عدم الاستقرار على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وغالباً العجز الدائم في الموازنة الجبائية بسبب تقلبات أسعار المحروقات ومن ثم تفاقم المديونية الداخلية والخارجية وأخيراً الحد من فعالية السياسات الاقتصادية المتهجئة وبرامج التنمية المسطرة، هذا دون الحديث عن تفاقم المديونية الخارجية وما يتبعها من ارتفاع نسبة خدمات الديون. وإذا كانت هذه السلبيات لا تلد سوى سلبيات أخرى جانبية،

كذلك على ما يملأه من يأس وعجز وإحباط وطرق مسدودة تجاه تسلط واستبداد الحاكم وتجاه وطأة القيود والمشاكل التي يبرز تحتها، حيث يعتمد المستبد صاحب الشخصية الكارزمية إلى العمل على أن يتبعه القطيع مأخوذاً بخصائص شخصيته التي تداعب غرائز كامنة داخل قطيع يسهل جره إلى أي مكان،⁽²⁵⁾ ومن ثم فلا سبيل للمحكومين إلا الانصراف إلى هذه الممارسات كوسيلة سهلة وغير مكلفة للهروب والبحث عن معجزة للخلاص بالانكفاء على الذات أو بالاستنجاد والاحتماء بدل مواجهة الواقع والمطالبة بالحقوق والتصدي لانتزاعه، وتلك هي حال العقلية الغيبية التي تفسر الطبيعة بطريقة غير مرتبطة بالمعرفة والعلم وإحلال علاقات اجتماعية متخلفة تلجم التطور الفردي والجماعي⁽²⁶⁾. كما أن هذه الممارسات تترجم إشاعة الروح الاتكالية بين أفراد المجتمع العربي حيث إن الإنسان المقهور لا يجد من وسيلة تعوض عجزه في التخلص من معاناته سوى المزيد من الاتكال في مخيلته على بعض القوى الخارجية التي ينتظر منها أن تحقق له آماله السحرية برفع الغبن عنه وإحقاق الحق دون بذل أي مجهود منه، وكثيراً ما تتخذ هذه القوى صور بعض الأبطال والأولياء والجن والزعيم القوي المخلص الذي يقضي على النظام الفاسد ويطيح به⁽²⁷⁾. وبذلك يتجذر العنف الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

هـ - الأزمة الاقتصادية: بالرغم مما يشهده موضوع العلاقة بين العامل الاقتصادي والاستقرار السياسي من جدل ونقاش بين الكتاب والدارسين حول مدى الأثر المتبادل بينهما، إلا أنه لا يمكن إنكار ما للعامل الاقتصادي من أثر مباشر على الاستقرار السياسي إن سلباً أو إيجاباً مع ما يحمله من دلالات في كثير من الدول ومنها الدول الاسكندنافية التي زادت فيها درجة الاستقرار السياسي مع ارتفاع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن هذا المؤشر وحده لا يعد كافياً للحكم على مدى الاستقرار السياسي من عدمه بل يجب أخذه بعين الاعتبار إلى جانب عوامل أخرى مكملته⁽²⁸⁾.

وعموماً فإن أهمية العامل الاقتصادي كمؤشر للاستقرار السياسي يتضح دوره من خلال ما نراه ماثلاً أمامنا في حالة الدول الغربية التي تنعم بالاستقرار السياسي، حيث نجد شعوبها تنعم بالرفاهية بينما دول العالم النامي التي هي عرضة في كل حين لعدم الاستقرار تجدها ترزح تحت نير الفقر وتترنح تحت سياط الحكم المطلق والتسلط.

وإذا خالصنا إلى نتيجة: أن البحبوحة والعافية الاقتصادية تعزز استقرار الدولة سياسياً وأن الفقر مجلبة لمستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي، فإن التساؤل الجدير بالطرح هنا هو: ما هي شروط وصف الدولة بالفقيرة أو المتخلفة؟

يجمع الاقتصاديون على أن الدولة الفقيرة أو المتخلفة هي: تلك الدولة التي تدور في حلقات اقتصادية مفرغة، حيث أن قلة الموارد المالية بسبب ضعف الصناعة والزراعة والتجارة وما ينتج عن ذلك من قلة الصادرات وارتفاع الواردات يجر إليه

يكون فسادا سياسيا وإداريا واقتصاديا وماليا واجتماعيا وبيئيا وأخلاقيا وغيره، أي أنه المؤثر المباشر فيما يصيب الدولة من خلل في اقتصادها وعموم مؤسساتها، وبذلك يباعد الهوة فيما بين القمة والقاعدة أو ما بين الحاكم والمحكوم ويزيد من غياب الثقة المتبادلة بينهما وهذا كفيلا بأن يكون هذا الوضع سببا مباشرا في عدم الاستقرار السياسي.

إن تفشي ظاهرة الفساد في الوطن العربي واستشرائه في كافة الأوساط له أسباب ومسببات لعل من بينها كما يذهب أحد الباحثين، هو بسبب تلك التحولات التي شهدتها العالم العربي والتي سميت بالتحول الديمقراطي أو التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث تم خلالها اللجوء إلى تبييض وغسل وإعادة تدوير الأحوال المتراكمة بسبب الرشوة والاختلاسات التي طالت مؤسسات القطاع العام، كما أن من أسبابه كذلك ضعف المؤسسات الرقابية سواء المنتخبة كالبرلمان أو غير المنتخبة كهيئات المجتمع المدني والصحافة، هذا إضافة إلى ضعف المؤسسات القانونية التي تضمن سلامة المال العام أو انعدام وجودها أحيانا.

أما التسبب الإداري فالمقصود به هو: إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل.

إنه مهما تنوع الفساد ومهما بلغت أرقامه وحساباته التي يصعب تقديرها في البلدان العربية، فإن الإشكال يبقى في استمراره وتفاقمه في ظل غياب المؤسسات التي من شأنها الحد منه وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفساد لا يعيش إلا في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة المتسلطة أو كما قال أحد الكتاب: إن الفساد يعيش في الظلام ولا يستريح للنور أبدا⁽³²⁾ أو كما قال كمبرلي أن أليوت: إن الفساد يفرز سياسات سيئة والسياسات السيئة تفرز مزيدا من الفساد⁽³³⁾.

وعموما فإن تحول الفساد إلى ممارسة شائعة في كافة الأوساط وفي جميع البلدان العربية هو مؤشر واضح في دلالته على طبيعة ومستوى المظاهر العامة لأزمة الدولة العربية ونظمها السياسية، سيما وأنه دفع إلى تردي الأوضاع في كافة المجالات وهذا بدوره ولد إحساسا بالغبن واندفاعا للمقاومة عند أطراف أخرى⁽³⁴⁾، حيث دفع المتضررين والمهمشين والعاطلين من الشباب إلى حالة اليأس والقنوط الذين لم يجدوا من وسيلة للتعبير عن سخطهم وعدم رضاهم عن واقعهم المزري سوى الانصراف إلى المواجهة الشرسة وغير المنظمة التي من شأنها زيادة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلدانهم بسبب ما تخصصه هذه الأنظمة العربية من موارد كبيرة لحفظ أمنها واستقرارها وتكريس وجودها وحماية مصالحها وضمان بقائها واستدامة سطوتها⁽³⁵⁾.

فإن ما يجدر التذكير به هو أن قلة الموارد المالية ستؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق على برامج التنمية الوطنية وهذا يدفع إلى المديونية لتغطية العجز ثم تفاقم البطالة ومن البطالة تنتعش الآفات الأخرى كالتهميش والغش والجريمة وما إلى ذلك من الآفات التي تؤرق الدولة والمجتمع وتعمل على جلب عدم الاستقرار.

* - تبعية الاقتصاد العربي: لما كان الاقتصاد العربي يعتمد في عمومته يعتمد على العائدات النفطية والتي يتم تلبية حاجات الإنفاق العام لتغطية المتطلبات الضرورية الآنية والمستقبلية بنسبة كبيرة، بعد إهمال المصادر الأخرى الأكثر أمانا كالزراعة والصناعة والخدمات، ولما كان النفط يخضع في أسعاره لاضطرابات السوق العالمية وتقلباتها، فإن هذا المصدر يبقى موردا غير مأمون العواقب خاصة وأن المتحكمين في هذه السوق هم أصحاب الشركات العالمية الكبرى التي لا يهتمها سوى مصالحها ومصالح الدول الصناعية الكبرى التي تمتلكها.

إن مظاهر التبعية في البلدان العربية تتضح من خلال أمرين اثنين، من خلال الأمن الغذائي والأمن الحربي، حيث أن غالبية الدول العربية تعتمد في غذائها على ما تستورده من الخارج كما تعتمد في تسليحها على السلاح الأجنبي غير المصنع في بلادها لذلك فلا يتصور أن تكون الإرادة السياسية لهذه البلدان حرة فيما تتجه إليه وتختاره⁽³¹⁾.

إنه بسبب هذا العامل وبقية العوامل الداخلية والخارجية التي عرفتتها كثير من البلدان النامية ذات الاقتصاد الموجه ومنها البلدان العربية التي وقعت ضحية انتقاص مواردها المالية وعجز ميزانياتها، مما دفعت بها الحاجة إلى الاستدانة والوقوع فريسة مستساغة بين براثن الدول الكبرى صاحبة الدين، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى مضاعفة نسبة الدين ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين فأضحت مكبلت بعد حين غرة، وقد زادها ذلك أن تردت أوضاعها الاقتصادية والمالية والاجتماعية ثم السياسية وما تبع ذلك من شروط ضاغطة من لدن الهيئات الدولية المانحة، ليس هذا فقط وإنما أدى إلى فشل كل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المنتهجة؛ وههنا استوطنت المشاكل جسم الأمة العربية حيث ارتفاع نسبة الفقر وزيادة حجم البطالة وعجز الميزانيات العامة. ومن هنا بقي اقتصاد الأمة العربية اقتصادا تابعا للاقتصاد الرأسمالي بعد أن فرض عليها التوجه نحو اقتصاد السوق، وتلك كانت خطوة غير محسوبة في اتجاه سوء الأحوال الاقتصادية التي شكلت التربة الخصبة التي انطلقت منها أسباب عدم الاستقرار الأمني والسياسي خلال عقد التسعينات وما تلاها بعد ذلك من سنوات عجاف على استقرار أغلب الدول العربية.

و- الفساد السياسي والإداري

أيا كان تعريف الفساد والتسبب فإن المقصود بهما هو: تلك التصرفات السلبية التي ينجبر عنها إلحاق ضرر بالجهة أو الحالة التي يمارس فيها، علما بأنه يتنوع إلى أنواع شتى، فقد

ز - ضعف البناء المؤسسي للدولة

حيث أن ظروف نشأة المؤسسات في الدولة العربية عموماً والتي هي مرتبطة أساساً بالفترة الاستعمارية، مما جعلها لم تنشأ نشأة طبيعية وأصلية محلية وإنما هي مرتبطة بالفلسفة والفكر الغربي، لذلك قام الحكام العرب بالسيطرة على جميع هذه المؤسسات سواء السيادية منها أو الانتاجية والخدمية، ومن هنا صار الخلل في بنية الدولة العربية منذ نشأة هذه المؤسسات خلافاً مزدوجاً، داخلياً وخارجياً؛⁽³⁶⁾ حيث نجد على المستوى الداخلي أن هم هذه المؤسسات الأساسي وربما الوحيد هو إرضاء فئة الحكام بعيداً عن أمانى وآمال الشعوب العربية وهذا يعني أنها أصبحت مطيعة لتنفيذ سياسات ومصالح الفئة الحاكمة ووسيلة مسخرة لتنفيذ أهداف نظام الحكم القائم.

ومن هنا يمكن القول إن مؤسسات الدولة العربية يغلب عليها الكثير من السلبيات منها ضعف التنظيم في التأسيس وعدم الفاعلية في التنفيذ. وقد ولدت أزمة مؤسسات الدولة العربية أزمات أخرى جانبية منها أزمة الدولة في علاقاتها بالمجتمع، فأضحى المواطن العربي ضحية السياسات العشوائية ورهين القرارات المزاجية للقادة السياسيين.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما تفرضه الدولة الحديثة هو تحويلها إلى مؤسسة من المؤسسات أي انفصال سلطتها عن شخص الحاكم واكتساب السلطة لطابع قانوني لا شخصي بمعنى أن الدولة باعتبارها صاحبة السلطة السياسية العليا والأمرة، وأن هذه السلطة يجب أن تكون مجردة ومستقلة في بنائها عن الأشخاص الممارسين لها ألا وهم فئة الحكام، لأنهم ليسوا سوى مجرد أداة في يد الدولة، تمارس عن طريقهم مظاهر سلطاتها، مما يعني أن السلطة هي دائمة أما ممارستها فهي عرضية مؤقتة⁽³⁷⁾. لذا فقد بات مبدأ التداول على السلطة السياسية مبدأ ملازماً للدولة القانونية التي هي الخطوة الحاسمة في بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة.

إن ما تفرضه الدولة الحديثة هو قيامها على أساس أن مصدر السلطة هو الشعب الذي يمارس السلطة بموجب أحكام الدستور الذي هو مصدر الشرعية، تخضع لأحكامه الدولة والمجتمع ويحتكم الأفراد والجماعات إلى شرعيته. وبذلك فإن هذه الأحكام يجب أن تراعي المبادئ الديمقراطية وتكفل عمل المؤسسات الدستورية المنبثقة عن تلك المبادئ، كما أن الدولة الحديثة كذلك تقوم على مبدأ المساواة السياسية بين المواطنين، أي الإقرار بالمساواة القانونية بين الناس باعتبارهم بشراً، دون تمييز بينهم لسبب من الأسباب سواء كان أصلاً أو جنساً أو لغة أو ديناً أو انتماء إلى جماعة معينة أو فئة محددة وتشمل المساواة القانونية وليس المساواة الفعلية كلا من المساواة أمام القانون وأمام القضاء وفي وظائف الدولة وفي الضرائب وغيرها⁽³⁸⁾ ومن ثم نفي وجود مواطنين من الدرجة الأولى وآخرين من درجة أقل.

ولكن بالنظر إلى الدول العربية فإننا نجد أن ما يشوبها في هذا المجال هو أنها ما زالت أقرب إلى دولة القوة منها إلى دولة الشرعية وأقرب إلى دولة القبيلة والحزب الواحد منها إلى دولة المؤسسات وهي أقرب إلى دولة الأشخاص والولاء الشخصي منها إلى دولة الدستور ودولة الموضوعية القانونية⁽³⁹⁾.

إن المجتمعات العربية ما زالت تنظر إلى الحاكم نظرة السيد والبطل المنقذ والزعيم المخلص وتلك هي الذهنية المتخلطة التي تفسر الطبيعة بطريقة غير مرتبطة بالعلم والمعرفة حيث سيادة علاقات اجتماعية متخلطة تلجم التطور الفردي والجماعي وتكبح كل محاولة لمواجهة الاستبداد والتسلط من لدن الحاكم الذي اكتسب صورة الزعيم القوي القاهر المقدس وهو ما يزيده تشبهاً بالسلطة ويغريه بالتلاعب بـ "لا وعي" الجمهور من خلال الترويج لشخصه كما عبر عن ذلك الأستاذ وليد عبد الحى⁽⁴⁰⁾، وما يبقى بعد ذلك سوى أن يظل المحكومون رهائن الانكفاء على الذات والتماهي بالمتسلط وبأحكامه وبعده وانه بقيمه وأسلوبه الحياتي ربما كوسيلة للهروب والبحث عن معجزة للخلاص بالاستجد والاحتماء بالقوى الخارقة والأمور الغيبية كالزعيم والجن والأولياء والسحر وهذا حال العقلية المتخلطة في الوطن العربي التي تعتمد على الاستكانة والاستسلام والخضوع والصبر على المكروه والإقرار بالأمر الواقع والتخاذل أمام الظلم والاستبداد دون محاولة التأثير في مجرى واقعها المزري⁽⁴¹⁾.

وإذا كان هذا هو حال المجتمعات العربية، فأنى لدولة المؤسسات والقانون أن تقام فيها من غير دولة التسلط والقهر والاستبداد ذلك أن إقامة الدولة القانونية -على الرغم من أن عصر ثقافة البطل قد ولى- تبقى من الأمور التي تراود حلم الشعوب العربية على غرار ما هو مرئي ومعاش في الدول الغربية.

س- أزمة التوزيع غير العادل للثروة

من الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية، وجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروات الوطنية سيما في الدول العربية التي ارتبطت بالنهج الليبرالي أين تم تعميق الفوارق الطبقيّة في المجتمع بسبب انتهاجها لسياسات وطنية تبني الملكية اللامحدودة لقلّة من الأفراد دون باقي فئات المجتمع الواسعة وهو ما مكن من إيجاد مظاهر سلبية أدت إلى عدم الاستقرار السياسي خاصة في الدول العربية غير النفطية التي تعذر عليها شراء السلم الاجتماعي، على أنه يمكن تلخيص هذه الظواهر السلبية في التالي:

- 1- تزايد حدة الفوارق الاجتماعية وفشل السياسات التي تستهدف الفئات الهشة بسبب ضعف المخصصات المالية.
- 2- ضعف مقدار استثمار الحكومات العربية في الانفاق الاجتماعي لموازنة مستوى التفاوت في الدخل، ويظهر ذلك من خلال السياسات المنتهجة في فرض الضرائب والصحة والتعليم والشغل والرعاية الاجتماعية.

بتغذيته للصراعات الطائفية والمذهبية بخلق المغالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع الواحد وكذا خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع (سياسة فرق تسد)، ليحافظ على بؤر الصراعات داخل الدولة العربية الواحدة وحتى فيما بين الدول العربية⁽⁴⁵⁾.

بدالبيئة العربية: على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث:

الصراعات (العربية - العربية) وما خلقته من ظروف اللااستقرار في جميع البلدان العربية تقريبا، إذ قلما نجد بلدين عربيين سواء كانا جارين أو متباعدين يعيشان في حالة من الانسجام تجمعهما الطمأنينة والسلام والوثام والتعاون، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولعل السبب في ذلك أن هذه الصراعات أصبحت متنوعة ومتشابكة عصية على أي حل، فمنها المذهبية والعقائدية والمصلحية الاقتصادية والاثنية الى جانب النزاعات الحدودية.

لقد كان لهذه الصراعات العربية - العربية نتائج سلبية حادة سواء على وضعها الداخلي أو الخارجي، فمن جهة، أنهكت إمكانياتها الاقتصادية والمالية داخليا، وأدت الى بروز مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على المستوى الخارجي، بعدما تعذر حل وتسوية هذه النزاعات والخلافات وقد طال أمدها، فما كان من القوى الخارجية إلا أن تغتنم فرصة تحقيق مصالحها وأهدافها بعدما أتاحت لها فرصة الضغط على القرار السياسي العربي⁽⁴⁶⁾.

جـ - التحديات الأمنية: من أهم ما تواجهه الدول العربية من أسباب عدم استقرارها السياسي هو تلك التحديات التي تتعلق بجانبها الأمني، على أنه يمكن حصرها في التالي:

* - الإرهاب: الذي استوطن المنطقة العربية في عمومها، أين وجد البيئة المناسبة لاحتضانه ورعايته، حيث البيئة الدينية والاجتماعية والسياسية المناسبة لتواجده. وإذا كان منبع الإرهاب هو الدول العربية فإن ذلك كان كافيا لرسم سياسات دفاعية لمواجهة هذه الظاهرة من لدن الدول الغربية، خاصة تلك الدول التي طالتها الإرهاب واكتوت بناره ولو بدرجة أقل بكثير من الدول العربية، فرسمت الخطط ووضعت الاستراتيجيات وجندت كل إمكانياتها وطاقاتها لمواجهة هذه الظاهرة، لدرجة أن فرضت على الإسلاميين المقيمين فيها، التظاهر بالتنديد والشجب ضد الأعمال الإرهابية التي تحدث فيها، كما عملت على تحميل دول المنبع مسؤولية ما يقع من هجمات إرهابية في أوطانها، هذا بالرغم من أن بعض الدول الغربية قد عملت على احتواء هذه الظاهرة باستقبال الإرهابيين وتمكينهم بما يثير القلاقل في وطنهم الأم بمبرر أنهم يمثلون معارضة سياسية، فاتضح بعد هذا أنها أبانت عن دورها التحريضي والممول والضابط بل والمؤسس لهذه الجماعات الإرهابية؛ وكل هذا في سبيل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في الوطن العربي. وبذلك يمكننا القول إن عامل عدم الاستقرار في الوطن العربي مرده في أحيان غالبية الى دور القوى الخارجية وخاصة

3- انعدام السلم الاجتماعي جراء التفاوت الصارخ بين افراد المجتمع الأمر الذي يؤدي الى سيطرة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية والنفوذ السياسي على فئات أخرى ليس لها من مكانة في المجتمع الا ما آتاحتها لها فرص عملها البسيط، وهذا الوضع كفيل بانهيار النظم والقوانين الاجتماعية واضطراب الترتيب الاجتماعي وحدوث التغير غير المستقر والذي يحدد المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد على أساس عوامل اقتصادية أو قروية أو طائفية لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الجهد المبذول، الأمر الذي يؤدي الى ضعف بل وإلى كبح روح المبادرة والابتكار ويزيد من الروح الاتكالية والتقاعد عن العمل وعدم الإحساس بالمسؤولية طالما أن هناك تبخيس للعمل المنتج، وبهذا يستوطن الصراع بين طبقات المجتمع مما ينعكس سلبا على استقرار المجتمع⁽⁴²⁾.

أما فيما يخص المجتمعات العربية التي نهجت وما زالت بها بعض مظاهر الاقتصاد المخطط (ومنها الجزائر)، فإنه وبالرغم من أنها رفعت بعض الشعارات التي قوامها العدالة الاجتماعية مثل سياسات التوازن الجهوي لتنمية مختلف مناطق الوطن واللامركزية في التسيير الإداري والمالي فإنها قد عانت وما زالت تعاني من المظاهر السلبية التي سبق ذكرها وذلك راجع الى أن هذه الشعارات قد غلب عليها الطابع الديماغوجي والدعائي وبسبب عدم نجاعة المخططات المسطرة مما جعلها شعارات جوفاء في غالب الأحيان لا طائل من ورائها.

الجانب الثاني: الأسباب الخارجية لعدم الاستقرار السياسي

لعل من الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية الى جانب الأسباب الداخلية التي سبق التطرق اليها، هو وجود أسباب خارجية وهي بطبيعة الحال ذات أبعاد وجوانب مختلفة، ويمكن اعتبارها امتدادا أو نتيجة لتلك الأسباب الداخلية على أنه يمكن استخلاص أهمها فيما يلي:

أ- السبب التاريخي: حيث أن لهذا العامل جانبان، جانب يتعلق بدور الفكر الاستشراقي والتبشيري في الوطن العربي، الذين عملا أحيانا كثيرة على خلق عزلة عدائية ثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، كما أنهما عملا على صناعة وصياغة نخب ثقافية وسياسية متجانسة معها لقيادة الدول العربية وتوجيه مجتمعاتها عبر هذه الأقليات الفكرية والدينية⁽⁴³⁾. وبذلك فشلت هذه النخب العربية في احتواء العدد الغالب من الجماهير العربية وتسخيرها لبناء دولة بالمعنى المتعارف عليه في الفكر الغربي، وهذا نتيجة التباعد الصارخ فكريا وثقافيا وأسلوب حياة ما بين القيادة السياسية القائمة والجماهير الشعبية، وهو ما عبر عنه الأستاذ وليد عبد الحي بالتيه الأيديولوجي حيث أصبح العالم العربي بعد تجربة - بل وهزيمة - القوى السياسية بمختلف أطيافها العقائدية (الدينية والقومية واليسارية) في حالة فقدان المرشد العقائدي له⁽⁴⁴⁾.

أما الجانب الثاني فيتعلق بدور الاستعمار في الوطن العربي وما أدى إليه من تأثير سلبي مازال قائما الى يومنا هذا وذلك

الدول الغربية.

* - **الهجرة غير الشرعية:** ونعني بها تلك التدفقات البشرية على الأراضي العربية قصد العبور الى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط أين تتواجد الدول الأوروبية التي تنعم بالرفاهية في مختلف المجالات وهذا قصد البحث عن حياة مستقرة اجتماعية واقتصادية وسياسية أفضل.

لقد كان للهجرة غير الشرعية آثارا سلبية في مختلف النواحي، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ليس على البلدان الأوروبية المستقبل فقط وإنما كذلك على البلدان العربية الواقعة في الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط باعتبارها محطات عبور دائمة ومؤقتة، حيث نالها من الضرر الكثير إن على أمنها الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره وأصبحت تتحمل أعباء إضافية مختلفة لا تسع إمكانياتها وقدراتها.

ترتبط أزمات الإرهاب والهجرة غير الشرعية بتحديات أخرى جانبية أو مكملية، من أهمها، تهريب السلع وتجارة السلاح والاتجار في المخدرات وغيرها من التحديات التي أضحت تنغص الحياة المستقرة للدول العربية وتجعلها في مواجهة الدول الغربية قاصبة التي صنفت دول جنوب المتوسط في خانة الدول المهددة للأمن والسلم الدوليين وبذلك أصبحت هذه التحديات تؤثر سلبا على أمن الدول العربية من جميع الجوانب، وتلك هي العوامل الحتمية المؤدية إلى الفاقة والفقر واللامن والاستقرار.

هذا زيادة على أن إفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العربية قد قاد الى توجس الدول الصناعية الكبرى خيفة مما آلت إليه أوضاع هذه النظم العربية التي تعتمد التسلط والاستبداد كأسلوب للحكم، الأمر الذي زاد من تهميش الدور العربي في ساحة السياسة العالمية كما أدى الى مضاعفة الضغوط على هذه النظم والتدخل المتنامي في شؤون المنطقة العربية بهدف دفعها نحو التغيير الذي يتفق مع الدول الكبرى أو يحفظها ويهدف إحداث تبديل جذري في سلوك الأنظمة المحلية وخياراتها الاستراتيجية⁽⁴⁷⁾.

د- دور القوى الخارجية: التي تتوزع ما بين فاعلين أساسيين، هما: القوى الغربية والقوى الإقليمية إضافة الى العولمة، حيث أن لكل من هذه العناصر دورها في إحلال عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

1- السياسات الغربية: يعد تاريخ الدبلوماسية الغربية لا سيما الأمريكية حافلا بالتدخل السافر في المنطقة العربية لدعم الدكتاتوريات وتعزيز النظم التسلطية والانقلابية بالرغم مما يروج له من دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض التوظيفات الغربية لحزمة من المصطلحات الأخلاقية مثل تطبيق الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الانسان بوصفها أوراق ضغط

يتم استعمالها في الأروقة الدبلوماسية دون أن يكون لها أي أثر يذكر على أرض الواقع بل تمنع النظم العسكرية والمليشيات الطائفية في ارتكاب أبشع الانتهاكات في حقوق المدنيين دون أن تتحرك القوى الغربية لوقفها⁽⁴⁸⁾.

لقد ابتلي الوطن العربي بأنظمة عربية مشكوك بغاياتها، تمارس أفظع حملة مسعورة ضده، وتتعاظم مع ملفاته وفق معايير مزدوجة بما يجعلها دوما بؤرا للصراعات والفوضى والاضطراب حتى يمكن لها فرض رؤاها وتحقيق مصالحها دون قيد أو شرط⁽⁴⁹⁾.

إن الأمثلة عديدة على التدخل الغربي السافر في الشأن الداخلي للدول العربية وضلوع أجهزة الاستخبارات الغربية في قلب نظم الحكم المدني وفرض دكتاتوريات عسكرية لا تتوانى عن سفك الدماء وقمع الحريات وإلغاء مؤسسات الحكم المدني وهذا في سبيل تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية⁽⁵⁰⁾.

ويمكن إرجاع أسباب وخلفيات استهداف الوطن العربي بهذه السياسات الى عدة أسباب ولو أن المقام لا يتسع لذكرها كلها لذا سنذكر منها:

- يفترض الغرب أن التعامل مع الدكتاتوريين إجباري لأنهم الوحيدون القادرون على وقف تمدد الإسلاميين المتشددين وهم أخف الضررين⁽⁵¹⁾.

- إن من الثوابت لدى الغرب أن الثقافة العربية الإسلامية ثقافة عدوة وتشكل خطرا على الحضارة الغربية لذلك فلا مناص من محاربة هذا العدو واحتلال أرضه وتجزئتها كلما كان ذلك ممكنا⁽⁵²⁾.

- ترى الدول الغربية أن أرض العرب تفيض بالخيرات وتفيض لبنا وعسلا ولا بد من الاستحواذ عليها واستعباد أهلها والعمل على تطويق أي بادرة نهوض على الأرض العربية.

واضح مما سبق أن الوطن العربي مستهدف دائما وأبدا من لدن القوى الغربية، سابقا بمرر العصرية والتمدن، وحاليا بمرر الديمقراطية وحقوق الانسان، ومستقبلا قد يكون تحت أي غطاء واه غير معروف.

إن الغرب يعمل بما أوتي من قوة ومكر للوقوف في وجه تطور الأمة العربية ومن ذلك تمزيق كياناتها عن طريق إثارة القلاقل والبلابل وتعميم الفوضى في أقطارها؛ وما الشعارات التي يرفعها كالديمقراطية وحقوق الانسان الا لؤم وخداع ومغافلة، لأنه وبدون هذه السياسات سيصبح من الصعب عليه تحقيق مآربه في الوطن العربي. وحقيقة الأمر في النهاية أن نجاح الغرب في سياساته المسطرة تجاه الوطن العربي ليس مرده قوة الغرب الاقتصادية والعسكرية بقدر ما هي قابلية البيئة لذلك، حيث القيادات التي تفتقد الشرعية والثقافة التقهقرية العاجزة عن مسيرة العصر.

المنطقة العربية، خاصة بعد صعود تيار الإسلام السياسي الى سدة الحكم في بعض البلدان العربية وسيادة الفوضى والقلق التي أدت الى تفكك بعض الأنظمة العربية.

إن إيران التي تعتبر المركز الرئيسي للمذهب الشيعي الذي له مريدون في مختلف الدول العربية، لها علاقات تاريخية مع العالم العربي تتسم بالتنافس والصراع منذ ما قبل الفتح الإسلامي وتنطوي على مراحل كروية وفرة بين عرب وعجم تبادلوا مواقع النفوذ والتأثير داخل الإمبراطورية الإسلامية، وأسفر ذلك عن تداخل وتشابك المصالح وأدوات التأثير المتبادل⁽⁵⁷⁾، ورغم اتخاذ إيران لموقف داعم للقضية العربية والوقوف في وجه السياسة الإسرائيلية إلا أنها باتت تشكل مخاوف لدى الأنظمة العربية بسبب محاولاتها الدائبة لتصدير الأفكار الثورية وما نتج عن ذلك من محاولات ضرب استقرار بعض الدول العربية من لدن الشيعة العرب سواء بطريق مباشر باستخدام القوة العسكرية ودعم الجماعات الراديكالية للقيام بعمليات عسكرية أو بطريق غير مباشر، باستعمال وسائل القوة الناعمة كالديبلوماسية والاعلام والانترنت وغيره.

أما بخصوص تركيا فإنها تسعى دوما الى تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان العربية إضافة الى التشبث بتحقيق طموحها للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط لموازنة الدور الإيراني، وهي تضع السياسات الملائمة لذلك آخذة في الاعتبار تحقيق مصالحها وأهدافها، وقد نجحت في ذلك الى حد ما، مقدمة نفسها كقوة إقليمية معتدلة قادرة على كبح جماح التطرف الإسلامي لإقناع الغرب من جهة، والظهور في نفس الوقت بمظهر النزيه المحايد في الصراع العربي الإسرائيلي لإقناع العرب من جهة أخرى.

عموما فإن لكل من هذه القوى الإقليمية الثلاث أطماعها الخاصة وسياساتها ووسائلها لتحقيقها، وأيا كانت مكانتها في المنطقة العربية فإن لها ارتباطات حتمية بالسياسة الدولية المنتهجة من قبل القوى العالمية الكبرى، وبذلك فهي تعمل تحت مظلة ورقابة القوى الكبرى وقد يكون لها دور الوكيل فيكون دورها محصورا في تنفيذ أجندات القوى الكبرى، وحتى إن كانت تنفذ سياسات بمعزل عن هذه القوى فإنها تراعي في ذلك الاستئذان والتنسيق حتى يكون هناك تناغم وتكامل وعدم تباين وتناقض في الأدوار تفاديا للتصادم والمواجهة. وتلك هي القوى الوحيدة التي تبدو مصلحتها مؤكدة في اندلاع حروب أهلية في المنطقة العربية رغم ما يربطها أحيانا كثيرة من عمق الصلات في جوانبها المختلفة.

من جهة أخرى فإلى جانب هذه القوى الإقليمية غير العربية فإن هناك قوى عربية تعيش على وهم أنها قوى إقليمية، تضطلع بأدوار بالوكالة عن القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال بالنسبة لمصر التي تنصدر

2. دور القوى الإقليمية: يحيط بالعالم العربي في جانبه الآسيوي مجموعة من القوى الإقليمية التي لها مطامح إقليمية ومذهبية، هذا من غير النظر الى ما يحيطه من دول تنتمي الى العالم الثالث في الجانب الأفريقي، حيث أن هذه الدول الأفريقية التي تسيج العالم العربي ليس لها طموح بالقدر الذي يتهددها إلا فيما يخص الجانب الأمني وما يشكله من مشاكل تخص الحدود والهجرة السرية والإرهاب والتخريب وغيره.

إذا كان العالم العربي قدر له أن يكون محشورا بين ثلاث قوى إقليمية لكل منها أطماعها الخاصة ولديها وسائلها الخاصة لتحقيق هذه الأطماع، وهي الكيان الصهيوني وإيران وتركيا، فإنه يصعب وضعها في سلة واحدة، حيث أن لكل منها أطماعها وأهدافها وسياساتها تجاه المنطقة العربية⁽⁵³⁾، فالقاموس التركي يعتمد على مفردات، المصالح والاستقرار والازدهار، بينما القاموس الإيراني على مفاهيم الاقتحام والمواجهة والممانعة في الوقت الذي يركز فيه القاموس الصهيوني على ممارسات العنف والردع والقوة المنفلتة⁽⁵⁴⁾. فبالنسبة للكيان الصهيوني فإنه منذ نشأته الى اليوم ما زال ماضيا وبدون هوادة في تأمره على العرب وتدخله لإيجاد فرقة بين الصفوف العربية والفلسطينية، كما أن سبب أزمة الشرق الأوسط يرجع الى وجود إسرائيل التي هي تهديد لأمن المنطقة وسلمها، وهو ما دعا كثير من الدارسين الى وصفها بالقوة الإقليمية المنقوصة بسبب أنها دولة جوار غير طبيعية تحمل مشروعا استيطانيا توسعيا غير محدد المعالم إضافة لانعدام الأسس والمبررات الأخلاقية والقانونية والسياسية التي بني عليها المشروع الصهيوني ولما يشكله هذا المشروع القائم على قوة السلاح من خطر وتهديد لأمن المنطقة⁽⁵⁵⁾.

يمكن القول أن إسرائيل بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها فإنها نجحت في تحقيق أهدافها في صراعها مع العرب وأضحت أكثر نفوذا وتأثيرا في محيطها الإقليمي والدولي بسبب تحالفها أساسا مع قوى الاستعمار التقليدي والحديث، وبذلك شكلت ومازالت تشكل تهديدا لأمن وسلامة الدول العربية واستقرارها السياسي وكل همها أن يبقى العرب ضعفاء دائما حتى لا يعودوا للصراع إذا ما استشعروا القوة، وذلك بالتدخل في بنيتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مواطن القوة وهذا عن طريق إثارة الصراعات الداخلية لا سيما تلك القائمة على الثقافات الفرعية وجذب وإغراء الدول الكبرى للتنافس على المنطقة ومنع العرب من امتلاك أية مقومات للقوة الحديثة وكذلك التغلغل في الشركات والهيئات الاستشارية الأجنبية لتوجيه التنمية في مسارات غير مجدية. وكثيرة هي الخطط والاستراتيجيات الإسرائيلية التي تعمل على إضعاف الوطن العربي والحيلولة دون نهوضه وتقدمه وهو ما نراه اليوم ماثلا في وضع الدول العربية برمتها⁽⁵⁶⁾.

أما بخصوص القوتان الإقليميتان الأخريان، إيران وتركيا، فإنهما أصبحتا تتنافسان على الترويج لنموذجهما السياسي في

خاتمة

من خلال ما سبق يتبين بأن الدولة العربية الحديثة لم تستطع تحقيق الحد الأدنى من أسباب الاستقرار السياسي، وهذا راجع لمجموعة الأسباب الداخلية والخارجية التي تراكمت وأنتجت هذه الحالة شبه المستقرة، علماً بأن حالة الاستقرار السياسي لا ترتبط بالعوامل الداخلية لكل دولة عربية فقط وإنما للعوامل الخارجية دور كبير في تحقيق مستوى معين من الاستقرار السياسي قد تفوق أحياناً بل وغالباً العوامل الداخلية، وهو ما نراه اليوم ماثلاً في حالة جملة من البلدان العربية التي طالتها يد التدخلات الخارجية كالعراق وليبيا وسوريا واليمن.

وإذا كان يبدو اليوم أن الوضع العربي أضحى مثل الجسد العليل، تسكنه أمراض شتى ومقبل لا محالة على أخرى تنتظر دورها لتأخذ حقها ونصيبها منه، فإن دوام الحال على هذا الوضع ليس قدراً محتوماً لو استدرك العرب الأمر وتم إخضاع هذا الجسد للكشف ومن ثم وصف الدواء الناجع، فحتماً سيتمثل هذا الجسد للشقاء؛ لذلك فإن الأمل بتدارك الأمر وإحداث تطورات حقيقية، سياسية واجتماعية وعلمية وصناعية في مجتمعاتنا العربية والاستعداد لإحداث تغييرات هائلة على صعيد الحكم وإشكاليات السلطة والمشاركة والحرية، وأكد أن ذلك لن يكون مهمة سهلة لأنه رهان صعب دونة صدمات وصددمات ومخاطر.

يجمع الكثير من الباحثين والمختصين أن العرب يمتلكون مخزوناً بشرياً ومالياً هائلاً لمواجهة كل التحديات التقنية والعلمية المعاصرة وهو ما يؤهلهم - عند الاستخدام العقلاني المدروس - للقضاء على كل التحديات ومنها الفقر ونقص الأغذية والتبعية الاقتصادية.

وإذا ما توافرت الإرادة وعقد العزم، فإن هناك محطات يجب الشروع فيها منذ الوهلة الأولى وهي:

- بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة الوطنية تحقيقاً للانسجام بين السلطة والمجتمع وكسباً للثقة المتبادلة بين القمة والقاعدة.

- توفير الحقوق والحريات الفردية والعامة، الأساسية.

- العمل على تحقيق مبدأ قيام حكم الشعب أو على الأقل حكم الأغلبية والذي لا يمكن تطبيقه إلا بنمو رؤية سياسية في المجتمع تقر بأن أمر الناس شوري بينهم وتسلم بأن مصدر السلطات إنما هو الشعب كذلك، وما يبقى بعد ذلك سوى السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف ليسود التعايش السلمي ويوجد الأمن والاستقرار والعدالة والتنمية سبيله إلى المجتمع، وبعبارة أخرى فإنه يجب تحقيق تنمية مستدامة والتمكن من استخدام موارد النظام السياسي والامكانيات المتاحة في ترسيخ حالة الاستقرار السياسي.

وإن كل التحديات لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار عميق، ولا

الدول العربية بشريا وعسكريا والسعودية لما تحوز عليه من سلطة دينية وتحكمها بالنفط؛ وحتى هذه القوى العربية الكبيرة بما في ذلك بعض القوى العربية الصغيرة، لها نصيبها من الدور والأثر في عدم الاستقرار السياسي بسبب ما تسعى إليه من محاولات الترويج والتبشير لتوجهاتها السياسية والدينية مما جعلها في موقع صراع وصدام مع أنظمتها عربية وما رافق ذلك من مناوشات ومشاحنات ظاهرية وخفية ولأسباب واهية وتافهة في غالب الأحيان.

3- دور العولمة

لعل ما يربط موضوعنا بالعولمة هو مدى أثرها على القرارات السيادية للدول العربية، حيث أنه ما دامت الدول العربية جزءاً من دول العالم النامي وأن الدول النامية هي المتضرر والخاسر الأكبر جراء الآثار السلبية للعولمة فإنه لا مناص من أن الدول العربية سيلحق بها ما يلحق بدول العالم الثالث، وربما أكثر باعتبار أنها المنطقة التي تشهد صراعاً دائماً على ثرواتها لاسيما ثروة النفط التي أضحت المحرك الأساسي لكل سياسة دولية. ولأن العولمة مرحلة طبيعية لتطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة إلا أنها ليست كذلك بالنسبة للدول النامية والدول العربية التي لا تتناسب مع هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ فإذا نظرنا إلى واقع الدول العربية من الجانب الاقتصادي لوجدناها ساحة للتدفقات الدولية في مجالات التجارة والمعلومات تتحكم فيها سوق عالمية واحدة متكاملة⁽⁵⁸⁾، أما واقعها الثقافي الحضاري فإنه لا يخرج عن كونه أصبح متأثراً بالثقافة الغربية في جميع جوانبها الشكلية الاستهلاكية وهو ما يعني أن المواطن العربي أصبح مسلوب الإرادة والوعي، مهيم ومسيطر عليه.

إن الآثار السلبية للعولمة تمتد إلى كافة الجوانب، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، ذلك لأنها نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة ويعمل على تهميش دورها وتراجع قدرتها في السيطرة على إمكانياتها لصالح الدول الغنية التي تمتلك من الأدوات والوسائل ما يمكنها من فرض إرادتها على دول العالم الثالث، حيث أنها تركز على انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاد والثقافات والمجتمعات وحتى الأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجلها الوطني والمحلي⁽⁵⁹⁾.

وبكلمة موجزة فإن العولمة لها أثر مباشر على عدم استقرار الدول العربية لتبقى رهينة الحروب الداخلية والإقليمية ومن ثم الوقوع في براثن الرأسمالية العالمية المتوحشة وتلك هي صورة جليلة لإمبريالية جديدة تتوافق وهذا العصر؛ أو بتعبير الأستاذ وليد عبد الحي، أنها تنهش الثقافات التقليدية لبناء ثقافة تتجاوز ثقافات " ما بعد الحداثة " وهي ثقافة لا يبدو للعرب مقعد في مدرجاتها⁽⁶⁰⁾.

الهوامش

- ترجمة: حسام الدين خضور، دار الحصاد، دمشق 2005، ص 28
- 23- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تاريخ التصفح: 2016/08/28
- 24- وليد عبد الحي، التفكير الغرائزي في السياسات العربية، مداخلتة على الفيسبوك بتاريخ: 2017/05/30
- 25- المرجع نفسه
- 26- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1976)، ص ص 143-246
- 27- المرجع نفسه، ص 187
- 28- شيماء محي الدين، مرجع سابق، ص 62
- 29- كاظم حبيب، بلدان الجنوب: المشكلات والأفاق، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص 28
- 30- هشام يونس، حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، منتدى الدوحة للديمقراطية والتجارة الحرة، بتاريخ: 2011/05/23
- 31- يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 370
- 32- علي بن محمد، تعقيب على بحث: دراسة حالة الجزائر: في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ص 840
- 33- عبد الحميد ابراهيمي، دراسة حالة الجزائر: في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ص 894
- 34- حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي: ضرورته وضماناته، بيروت، الدار العربية للعلوم 2005، ص 10
- 35- نبيل علي صالح، العرب والعجز عن بناء دولة القانون والمؤسسات، مجلة الكترونية، جوان 2010
- الموقع: minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2491
- 36- منة الله جلال، الدول العربية الحديثة بين الفشل والسقوط: لماذا لم تعد الدول العربية دولة بالمعنى المعروف، ساسة بوست، 9 يناير 2015
- 37- بن يمينة شايب الذراع، إشكالية البناء الديمقراطي في الجزائر: العوائق والأفاق، (ألمانيا، نور للنشر، 2016)، ص 41، 42
- 38- المرجع نفسه، ص ص 31 و 34
- 39- عمار قربي، دولة القانون والمؤسسات، ص 1، الموقع: mocarabat.com/mor7.htm
- 40- وليد عبد الحي، الجنس والسياسة، مداخلتة على الفيسبوك بتاريخ: 2017/04/25
- 41- بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق، ص ص 146، 148
- 42- عادل ياسر ناصر، مرجع سابق، ص 11
- 43- سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، الجزيرة نت، بتاريخ: 2004/10/03، ص 9
- 44- وليد عبد الحي، الحرب العربية القادمة: دور الحروب، مداخلتة على الفيسبوك بتاريخ: 2017/09/30، الساعة: 7 و 12د
- 45- سامي الخزندار، مرجع سابق، ص 10
- 46- المرجع نفسه، ص 10
- 47- برهان غليون، مرجع سابق، ص ص 40 و 41
- 48- بشير زين العابدين، ازدواجية معايير الغرب والأمم المتحدة تجاه القضايا العربية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، البحرين، ص 1 و 3

- 1- بهاء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي: مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، مجلة: الصحافة، بتاريخ: 2017/08/28
- 2- محمد محمود السيد، استراتيجية الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي؟، العراق اليوم، ليوم: 2015/11/01، الموقع: www.iraqlyoum.net ويحث>الأخبار
- 3- شاهر شاهر، الاستقرار السياسي: معايير ومؤشرات، مؤسسة دام برس الاعلامية، في: 31/08/2016، الساعة: 16:04، الموقع: www.dampress.net/mobile/?page=show_id
- 4- المرجع نفسه، ص 1
- 5- عزو محمد وعبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، يومية الحوار المتمدن، العدد: 2189 بتاريخ: 2008/02/12
- 6- عادل ياسر ناصر، أزمات ومرتكبات الاستقرار في المجتمعات العربية، مجلة السياسة والدولية، العدد: 25، 2014
- الموقع: <https://www.iasj.func=fulltext&ald=94808>
- 7- بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 1
- 8- شاهر شاهر، مرجع سابق، ص 2
- 9- أشواق عباس، الأزمة البنوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، الموقع: <http://democracy.ahram.org-eg/Ul/Front/lnnrxPrint.aspx?NewsID=269>
- 10- خير الدين حسيب، أزمة الدولة في الوطن العربي، ندوة الموقع: carnegie-mec.org/2011/01/11/ar-event-3253
- 11- جميل مطر، تعقيب في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع معهد كارن نيغ للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية حول أزمة الدولة في الوطن العربي يومي: 9 و 10 جافني 2011.
- *- يجدر التفريق بين السلطة الرسمية القائمة على أساس من عدم رضا المواطنين وبين السلطة الفعلية القائمة على أساس رضا المواطنين وقبولهم بها كما يذهب إليه المشتغلون بالدراسات القانونية.
- 12- عبد القادر نعناع، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، الموقع: bohothe.blogspot.com/2010/03blog-post_4329.html
- 13- بن يمينة شايب الذراع، التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والأفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، نوقشت بتاريخ: 2012/05/19، غير منشورة، ص 90
- 14- شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 57
- 15- بن يمينة شايب الذراع، المرجع نفسه، ص 90
- 16- أشواق عباس، مرجع سابق
- 17- نبيل علي صالح، عوائق النهضة العربية المنشودة: الطغيان وهشاشة البنية المجتمعية العربية والإسلامية، مجلة منبر الحرية بتاريخ: 30 أوت 2010
- 18- برهان غليون، أزمة النظم العربية الشمولية، في: أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، وقائع ندوة برلين بتاريخ: 2005/12/03، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2007، ص ص 36-39
- 19- المرجع نفسه، ص 40
- 20- عادل ياسر ناصر، مرجع سابق
- 21- بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق، ص 94
- 22- صامويل هانتجتون، من نحن؟- التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية،

- 49- محمد فخري جليبي، الانظمة الدكتاتورية العربية تحت وصاية الدول الغربية لا تزول، المعهد السوري للإعلام
الموقع: الانظمة-الدكتاتورية-العربية-تحت-وصاي / syrianpc.com
- 50- بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 3
- 51- محمد فخري جليبي، مرجع سابق، ص 1
- 52- قيس النوري، الأصول الفكرية الغربية للجزئية العربية: مقدمات الاستهداف، wijhatnadhar.org/article.php?id=7138
- 53- حسن نافعة، سياسات القوى الاقليمية تجاه العلم العربي،
الموقع: bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html
- 54- سعيد رفعت، القوى الاقليمية غير العربية وسياسات الهيمنة على المنطقة،
الحوار اليوم، بتاريخ: 2013/08/19،
الموقع: arabaffairsonline.ArticleViewer.aspx?id=477065-
0df3-46c0-b5
- 55- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 1
- 56- وليد عبد الحي، جوهر الاستراتيجية الصهيونية، مداخلت في الفيسبوك
بتاريخ: 2018/01/23، الساعة: 08:33
- 57- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 3
- 58- فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على واقع الدول العربية، شبكة أمين
الاعلامية الموقع: دراسة-تأثير-العولمة-على-واقع-الدول-الع- blog.amin.
org/faresdaher/2010/06/02
- 59- محمد المهدي، أثر العولمة على سيادة الدولة، bohothe.blogspot.
com/2009/01/blog-post_28.html
- 60- وليد عبد الحي، عقدة أوديب والقومية العربية، مداخلت في الفيسبوك
بتاريخ: 2018/01/23، الساعة: 10:00